يوميات مرفأ

تقدم كل من الوزراء السابقين نهاد المشنوق، علي حسن خليل، غازي زعيتر ويوسف فنيانوس من محكمة الاستئناف المدنية في بيروت ومحكمة التمييز بطلبات لكف يد المحقق العدلي القاضي طارق بيطار عن التحقيقات. إلا أنه تم رد هذه الطلبات لعدم الاختصاص النوعي[1]، وتابع القاضي بيطار تحقيقه. غير أن الدعاوى المقدمة من وكلاء رئيس الحكومة السابق حسان دياب والنائب والوزير السابق نهاد المشنوق والوزير السابق يوسف فنيانوس ضد المحقق العدلي القاضي بيطار تحت عنوان "مداعاة الدولة" أدت إلى انتظار قرار الهيئة العامة لمحكمة التمييز بالنسبة لمسألة كف يده، فدعوى المداعاة لا تكف يد القاضي بشكل عام، بل تمنعه من متابعة التحقيق مؤقتاً مع المدعى عليه الذي تقدم بالدعوى حصراً.

وقد بلغ عدد الدعاوى المقدمة ضد المحقق العدلي القاضي طارق بيطار، من قبل الوزراء السابقين، من 22 أيلول 2021 حتى 31 كانون الأول 2021، ثلاثة عشر دعوى.

أهم الأحداث القانونية في شهري تشرين الثاني وكانون الأول:

في 4 تشرين الثاني 2021

قام القاضي حبيب مزهر بإبلاغ المحقق العدلي بيطار طلب الرد المقدم من الوزير السابق يوسف فنيانوس أمام محكمة الاستئناف في 26 تشرين الأول 2021، ووجوب توقفه عن العمل وإبلاغ الخصوم، وطلب نسخة من التحقيقات. وفق هذا القرار، تم كف يد بيطار مؤقتاً لحين بت محكمة الاستئناف في طلب الرد.

في 5 تشرين الثاني 2021

أكد رئيس محاكم الاستئناف في بيروت أن القاضي مزهر غير مكلف بدراسة طلب الرد المقدم بحق القاضي طارق بيطار. مما يعني أن قراره بتعليق التحقيق يعتبر منعدم الوجود، غير أن التحقيق بقي معلقاً بسبب تقديم فنيانوس طلبات لرد قضاة محكمة الاستئناف الناظرة في طلب رد بيطار.

في 8 تشرين الثاني 2021

رفض المدير العام لقوى الأمن الداخلي اللواء عماد عثمان تنفيذ مذكرة التوقيف الغيابية الصادرة بحق المدعى عليه علي حسن خليل.

في 9 تشرين الثاني 2021

تبلغ القاضي مزهر قرار كف يده عن النظر في طلب رد القاضي ايليا، فتمت كف يده مؤقتا لحين البت بطلب رده. لكن القاضي ايليا تنحى عن النظر في رد القاضي بيطار، فأصبحت الدعوى ضد ايليا دون موضوع.

في 25 تشرين الثاني 2021

أسقطت محكمة التمييز دعوى الارتياب المشروع المقدمة من الوزير السابق فنيانوس بحق القاضي بيطار، وكفت يد المحامي العام التمييزي غسان خوري، معاون النائب العام التمييزي غسان عويدات، عن التحقيقات على خلفية دعوى ارتياب مشروع كانت قد قدمتها نقابة المحامين ضده مطلع أيلول الفائت. وردت الهيئة العامة لمحكمة التمييز شكلاً دعاوى مخاصمة الدولة المقدمة من رئيس الوزراء السابق حسان دياب والوزراء السابقين نهاد المشنوق وعلي حسن خليل وغازي زعيتر. كما حددت ان المرجع الصالح للنظر في طلبات رد المحقق العدلي هي الغرفة الاولى من محكمة التمييز.

في 30 تشرين الثاني 2021

رفضت محكمة التمييز الجزائية دعوى الارتياب المشروع المقدمة من قبل النائب نهاد المشنوق ضد القاضي بيطار.

في 2 كانون الأول 2021

قام الوزير يوسف فنيانوس بتقديم دعوى مخاصمة الدولة أمام الهيئة العامة لمحكمة التمييز.

في 7 كانون الأول 2021

تبلغ القاضي بيطار قرار محكمة استئناف بيروت لمتابعة عمله في ملف انفجار المرفأ، وذلك بعد أن ردت المحكمة طلب رد بيطار المقدم من الوزير السابق يوسف فنيانوس شكلاً لعدم الاختصاص.

في 10 كانون الأول 2021

أعاد القاضي بيطار إلى النيابة العامة التمييزية مذكرة التوقيف الصادرة بحق الوزير السابق علي حسن خليل، طالباً تنفيذها فوراً من قبل الأجهزة الأمنية.
رفع كل من المدير العام للجمارك بدري ضاهر، المدير العام السابق للجمارك اللبنانية شفيق مرعي، المدير العام للجنة المؤقتة لإدارة واستثمار مرفأ بيروت حسن قريطم، ومدير الخدمات الجمركية حنا فارس، شكوى إلى الأمم المتحدة لإبداء الرأي في قانونية احتجازهم.

في 14 كانون الأول 2021

أرفقت النيابة العامة التمييزية إحالة مذكرة توقيف النائب علي حسن خليل على الأجهزة الأمنية بعبارة "للتنفيذ خارج دورة الانعقاد العادي"، كون المجلس النيابي منعقد حالياً بدورة عادية.

في 17 كانون الأول 2021

تقدم القاضي غسان خوري، معاون القاضي غسان عويدات، بدعوى مخاصمة أمام الهيئة العامة لمحكمة التمييز ضد القاضية رندة كفوري ومستشاري الغرفة السادسة لمحكمة التمييز، "لتصويب الخطأ الجسيم المرتكب منهم".

في 23 كانون الأول 2021

كفت يد القاضي طارق بيطار عن تحقيقات المرفأ للمرة الرابعة على التوالي، بعد أسبوعين فقط على استئناف التحقيقات. جاء ذلك على خلفية طلب رد مقدم من قبل النائبين علي حسن خليل وغازي زعيتر أمام محكمة التمييز المدنية برئاسة القاضي ناجي عيد. وعليه، تبقى التحقيقات معلقة إلى حين بت القاضي عيد بالطلب.

بدأت المواجهات ضد القاضي بيطار تشتد وظهرت معالم هذه المواجهات من خلال تطييف قضية المرفأ جراء ما حصل في الطيونة في 14 تشرين الأول 2021، ما أدى إلى توترات أمنية وسياسية طالت حتى أهالي الضحايا.

1-
محكمة الاستئناف تنظر في الطعن بالأحكام والقرارات القابلة للاستئناف والصادرة ضمن منطقتها:

- عن محكمة الدرجة الأولى في القضايا المدنية والتجارية.
- عن دوائر التنفيذ واللجان والمجالس الخاصة في الأحوال التي ينص عليها القانون.

كما تنظر في طلب رد قضاة محاكم الدرجة الأولى عن النظر في الدعوى، وفي أي طلب أو طعن آخر يوليها القانون النظر فيه (المادة 93 أصول محاكمات مدنية).
- عملا بالمادة 72 من قانون أصول المحاكمات المدنية اللبناني، الاختصاص النوعي هو الذي يتعين من خلاله صنف ودرجة المحكمة التي تنظر الدعوى من بين المحاكم التابعة لجهة قضائية واحدة.

2-
لم يعرف القانون الارتياب المشروع تاركاً ذلك لتقدير المحكمة. ويتبين من الأحكام التي صدرت سابقاً عن محكمة التمييز الجزائية أن "الارتياب المشروع" يتحقق في حال قيام القاضي بتصرّفات أو بإصدار قرارات وتدابير تثير موضوعياً الريبة والشك وتدل بصورة سافرة على تحيزه وجنوحه إلى تأييد مصالح أحد فرقاء الدعوى على حساب باقي الأطراف.

3-
الحصانات هي امتيازات منحها القانون لبعض الأشخاص المحددين بحيث لا تنطبق عليهم الإجراءات الجزائية العادية من أجل ملاحقتهم أمام القضاء الجزائي.
فلا تجوز ملاحقة رئيس مجلس الوزراء والوزراء إلا لارتكابهم الخيانة العظمى أو لإخلالهم بالواجبات المترتبة عليهم ولا يجوز أن يصدر قرار الاتهام إلا بغالبية الثلثين من مجموع أعضاء المجلس النيابي (المادة 70 من الدستور).
أما مجلس النواب لا يجوز، أثناء دور الانعقاد، اتخاذ إجراءات جزائية نحو عضو من أعضائه أو إلقاء القبض عليه إذا اقترف جرماً جزائياً إلا بإذن المجلس ما خلا حالة التلبس بالجريمة، أي حالة الجرم المشهود (المادة 40 من الدستور).

الحصانة السياسية خلال التحقيقات في قضية انفجار مرفأ بيروت:

بعد مراجعة أهم الأحداث القانونية التي حصلت في شهري تشرين الثاني وكانون الأول، ننتقل إلى التحدث عن موضوع الحصانة القانونية خلال قضية انفجار مرفأ بيروت، من حيث غايتها، شروطها، آلية تطبيقها والحالات التي تحول دون تطبيقها.

في 10 كانون الأول 2020

ادعى القاضي فادي صوان على رئيس مجلس الوزراء حسان دياب وعلي حسن خليل وغازي زعيتر ويوسف فنيانوس بجرم الإهمال والتقصير والتسبب بوفاة وإيذاء مئات الأشخاص.

في 16 كانون الأول 2020

رفض الوزيران علي حسن خليل وغازي زعيتر المثول أمام المحقق العدلي للاستجواب، وادعيا أن القاضي صوان لم يحترم حصانة النواب وحصانة المحامين عند الادعاء عليهما، وطالبا بنقل الدعوى من تحت يد المحقق العدلي فادي صوان بسبب الارتياب المشروع[2]. وفي 19 شباط، وافقت محكمة التمييز الجزائية على نقل التحقيق إلى قاض آخر.

في 20 شباط 2021

تم تعيين القاضي طارق بيطار محققاً عدلياً، الذي قام بالادعاء على رئيس مجلس الوزراء حسان دياب وعلي حسن خليل وغازي زعيتر ويوسف فنيانوس ونهاد المشنوق بجرائم القتل والإيذاء والتخريب والاحراق مع قصد احتمالي، كما وطلب رفع الحصانات عن النواب وأذون لملاحقة المحامين والموظفين وفقا للاصول. ومن أجل رفع حصانات[3] النواب والمحامين، طلب القاضي بيطار من نقابتي المحامين الإذن بملاحقة يوسف فنيانوس وغازي زعيتر وعلي حسن خليل، وطلب من مجلس النواب رفع الحصانة النيابية والإذن بملاحقة علي حسن خليل وغازي زعيتر ونهاد المشنوق. كما طلب الإذن من رئيس حكومة تصريف الأعمال حسان دياب لملاحقة المدير العام لأمن الدولة اللواء أنطوان صليبا، والإذن من وزير الداخلية في حكومة تصريف الأعمال محمد فهمي لملاحقة المدير العام للأمن العام اللواء عباس ابراهيم[4].

هل يتمتع النائب بالحصانة أثناء استقالة الحكومة؟

عملاً بأحكام الدستور اللبناني المتعلقة بملاحقة النواب، يجب تقديم طلب برفع الحصانة والملاحقة الى مجلس النواب أثناء انعقاده[5].

يكون المجلس النيابي في عقد استثنائي حكمي عند استقالة الحكومة أو اعتبارها مستقيلة حتى تأليف حكومة جديدة ونيلها الثقة، وفق المادة 69 من الدستور.

وتظل الحصانة قائمة طوال انعقاد الدورة الاستثنائية.

واستناداً إلى المادة 90 من النظام الداخلي للمجلس، لملاحقة النائب جزائياً أو اتخاذ إجراءات جزائية بحقه أو إلقاء القبض عليه أو توقيفه يجب الحصول على إذن المجلس، باستثناء حالة الجرم المشهود.

أي أن المرجع القضائي المختصّ لا يمكن له اتخاذ إجراءات بحق النائب عندما يكون مجلس النواب منعقداً في دورة عادية أو استثنائية. فالملاحقة تتطلب تقديم طلب رفع الحصانة إلى المجلس النيابي بالملاحقة من خلال وزير العدل مرفقاً بمذكرة من النائب العام لدى محكمة التمييز تشتمل على نوع الجرم وزمان ومكان ارتكابه وعلى خلاصة عن الأدلة التي تستلزم اتخاذ إجراءات عاجلة. وذلك وفق ما ورد في المادتين 91و92 من النظام الداخلي للمجلس.

لكن هذا الأمر ليس مطلقاً.

تصبح الحصانة التي يتمتع بها النائب في دورات الانعقاد تعطيلاً للعدالة[6].

فالملاحقة خارج دورات الانعقاد تبقى صحيحة وقانونية دون حاجة للحصول على إذن مسبق من المجلس النيابي برفع الحصانات ومنح الإذن بالملاحقة[7].

وعليه إن ادعاء القاضي بيطار على النواب خليل وزعيتر ومشنوق، خارج دورات انعقاد مجلس النواب، لا يحتاج لإذن مسبق من مجلس النواب ولا يمكن لهؤلاء التذرع بحصاناتهم، إذ يمكن الادعاء عليهم مباشرة.

4- رفع حصانة المدير العام لأمن الدولة هو من اختصاص المجلس الأعلى للدفاع: تنشأ لدى المجلس الأعلى للدفاع مديرية عامة تسمى المديرية العامة لأمن الدولة خاضعة لسلطة المجلس وتابعة لرئيسه ونائب رئيسه. ونائب الرئيس هو رئيس الوزراء. (المادة 7 من المرسوم الاشتراعي 102/83).
أما رفع حصانة المدير العام للأمن العام يعود إلى وزير الداخلية بصفته القائد الأعلى لقوى الأمن الداخلي، وفق السلطة التسلسلية.

5- ينعقد المجلس في عقدين عاديين. العقد الأول يبتدئ يوم الثلاثاء الذي يلي الخامس عشر من شهر آذار وتتوالى جلساته حتى نهاية شهر أيار، والعقد الثاني يبتدئ يوم الثلاثاء الذي يلي الخامس عشر من شهر تشرين الأول وتدوم مدته إلى آخر السنة. (المادة 32 من الدستور).
كما يمكن لرئيس الجمهورية الاتفاق مع رئيس الحكومة على دعوة مجلس النواب إلى عقود استثنائية بمرسوم يحدد افتتاحها واختتامها وبرنامجها (المادة 33 من الدستور).

6- المبدأ هو خضوع جميع المواطنين والسلطات للقانون بالتساوي، والحصانات هي الاستثناء على هذا المبدأ. وضعت الحصانات لتمكين الأشخاص الذين يتمتعون بها من أداء وظيفتهم بعيداً عن أية ضغوطات.
تسقط الحصانات عندما تحيد عن الهدف الذي وضعت من أجله، وعندما تستخدم كوسيلة للإفلات من العقاب والمحاسبة.

7- القضاء غير ملزم بالحصول على إذن بملاحقة النواب في ثلاث حالات: إذا لوحق بجرم مشهود، إذا لوحق خارج دورة الانعقاد، إذا لوحق قبل انتخابه نائباً. (المادة 97 من النظام الداخلي للمجلس).

يعد هذا الملخص ايسامار بو مغلبي ودانا سعد.
كل مراجع هذه الورقة محفوظة، للحصول عليها الرجاء التواصل معنا على موقعنا الالكتروني.

BEIRUT 607